ex

المجلس التنفيذي

منظمة الأمم المتحدة
للتربية والعلم والثقافة

الدورة السادسة والستون بعد المائة

166 EX/7
١٦٦م ت/٧
باريس، ٢٠٠٣/٢/١٨
الأصل: انجليزي

البند **٣,٢,١** من جدول الأعمال المؤقت

تقرير المدير العام عن التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة إطار عمل داكار

الملخص

كلّف المنتدى العالمي للتربية (داكار، السنغال، ٢٦–٢٨ أبريل/نيسان ٢٠٠٠) اليونسكو بمهمة "التنسيق بين الشركاء في مشروع "التعليم للجميع" والمحافظة على زخم التعاون بينهم"، وطلب منها أن "تعدّل تركيز برنامجها في مجال التربية بغية وضع نتائج وأولويات مؤتمر داكار في صلب نشاطها".

وطلب المجلس التنفيذي في قراره ١٦٤م ت/٣,٢,٢ من المدير العام أن يعزز زخم العمل الجماعي فيما يخص متابعة إطار عمل داكار وفقاً للأولويات المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢–٢٠٠٧ (٣١م/٤) والبرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢–٢٠٠٣ (٣١م/٥).

وعملاً بالفقرة ٦ من القرار ١٦٤م ت/٣,٢,٢، يقدّم المدير العام إلى المجلس التنفيذي في دورته السادسة والستين بعد المائة، هذا التقرير الذي يعرض التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة إطار عمل داكار، ولا سيما فيما يخص مدى تنفيذ الخطط الوطنية للتعليم للجميع على ضوء الاستراتيجية الشاملة للتعليم للجميع، بما في ذلك مدى التقدم في تعبئة الموارد اللازمة وفي إعداد خطط الترويج والاتصال، في جميع أنحاء العالم بلا استثناء.

القرار المطلوب: الفقرة ٤٥

المقدمة

١ – تنفيذاً للقرار ١٦٤م ت/٣,٢,٢، شرعت اليونسكو في تعزيز قدرات قطاع التربية على تنسيق العمل بين الشركاء في مجال التعليم للجميع وفي رصد التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف التي حددت في مؤتمر داكار. ويركز هذا التقرير بصورة رئيسية على الدور التنسيقي لليونسكو وعلى أنشطة برنامجها المنفذة بالتعاون مع شركاء خارجيين. ويبين التقرير الطريقة التي أسهمت بها اليونسكو في تعزيز التعليم للجميع، ولا سيما من خلال تقديم مساعدة تقنية للدول الأعضاء في إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع، وتأمين مهام التنسيق الدولي من أجل تعزيز الشراكات في إطار التعليم للجميع، ورصد وتقييم التقدم المحرز في تحقيق أهداف التعليم للجميع على الصعيد العالمي.

إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع

٢ – استجابة لتوصية واردة في خطة عمل داكار بشأن دعوة البلدان إلى إعداد خطط وطنية شاملة للتعليم للجميع بحلول عام ٢٠٠٢، قدمت اليونسكو مساعدة تقنية للدول الأعضاء في اتجاهين هما: توفير مساعدة تقنية على المستوى القطري وتنظيم حلقات تدريبية لمجموعات من البلدان. وأجرت اليونسكو خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٢ استقصاء لتقييم التقدم المحرز في تصميم خطط التعليم للجميع في الدول الأعضاء. وفي ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢، كانت اليونسكو قد تلقت رداً من بلدان تنتمي إلى جميع المناطق الجغرافية في اليونسكو (١١ رداً من منطقة افريقيا جنوبي الصحراء، و١٢ رداً من منطقة الدول العربية، و١٤ رداً من آسيا والمحيط الهادي، و١٩ رداً من أمريكا اللاتينية والكاريبي، و١٠ ردود من أوروبا وأمريكا الشمالية).

٣ – ويتضح من تحليل الردود على الاستقصاء ومن الخبرة التي اكتسبتها اليونسكو في الميدان، أنه يمكن تصنيف البلدان ضمن ثلاث فئات واسعة على النحو التالي: فئة أولى تضم بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي (فيما عدا استثناءات قليلة كأيسلندا والبرتغال وتركيا والنمسا) وبعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية؛ وتعتبر هذه الفئة أن التعليم للجميع مسألة تعني البلدان النامية وحدها ولا ترى من ثمَّ لزوم إعداد/تعزيز خططها التعليمية على ضوء مؤتمر داكار. وفئة ثانية تتألف من البلدان التي تعتبر أن برنامج التعليم للجميع يستجيب كلياً أو جزئياً لأوضاعها وقد شرعت في إعداد/تعزيز خططها على هذا الأساس. وتندرج في هذه الفئة أغلبية البلدان النامية وبعض البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية (استونيا وبلغاريا وجمهورية مولدوفا ولاتفيا) وعدد قليل من البلدان المنتمية إلى منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. وتضم الفئة الثالثة البلدان التي تعتبر أن إعداد خطط بشأن التعليم للجميع أمر ضروري، ولكنها ما زالت في المراحل الأولى لإعداد خططها نظراً لوجود حالة طوارئ أو نزاع أو اضطرابات سياسية أو بسبب افتقارها للقدرات اللازمة.

٤ – ويبين الاستقصاء، أولاً أن أكثر من نصف البلدان، بما في ذلك العديد من البلدان النامية، لم تعِّد أو تعزز حتى الآن خطط عمل وطنية في مجال التعليم للجميع استجابة لتوصية مؤتمر داكار في هذا الصدد؛ ويتضح منه ثانياً أن إعداد خطط التعليم للجميع يتطلب المزيد من العمل لتشمل عمليات إصلاح السياسات العامة، وتقديرات موثوقة بشأن الموارد اللازمة، وإجراءات كفيلة بإقامة شراكات حقيقية في سياق أطر التنمية الوطنية والاستراتيجيات القطاعية القائمة. ويتضمن تقرير عام ٢٠٠٢ عن رصد التعليم للجميع في

العالم، عرضاً وتحليلاً للتقدم المحرز في إعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع، وللجهود التي بذلتها البلدان النامية في تحسين التخطيط من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع (انظر الفصل ٣، التخطيط من أجل التعليم للجميع).

٥ – وقدمت اليونسكو الدعم إلى الدول الأعضاء، على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي، من أجل إعداد خطط التعليم للجميع. وفيما يلي عرض لبعض الأنشطة الإقليمية.

٦ – أجرى مكتب اليونسكو في داكار استقصاء لتحديد الوضع فيما يتعلق بإعداد الخطط الوطنية للتعليم للجميع في بلدان المنطقة. ولدى انعقاد المؤتمر الثامن لوزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية (ميناف ٨)، أكد نحو ٣٠ بلداً أن مشروعات خططها الوطنية للتعليم للجميع أصبحت جاهزة. وقد تلقى مكتب داكار حتى الآن ٢٧ من مشروعات الخطط هذه وهو بصدد تقييمها. ومن أجل مساعدة البلدان في إعداد خططها، نظم مكتب اليونسكو في داكار، بالتعاون مع معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية (مدخط) ومعهد اليونسكو للإحصاء، أنشطة لبناء القدرات في مجالات إدارة وتخطيط ورصد التعليم.

٧ – وفي منطقة الدول العربية، نظمت الأطراف الشريكة في الآلية الإقليمية للتعليم للجميع في المنطقة العربية (ARABEFA) حلقات عمل موضوعية (عن التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، وتعليم الفتيات، ومحو الأمية وتعليم الكبار، ونوعية التعليم) في الفترة من أبريل/نيسان إلى يونيو/حزيران ٢٠٠٢ من أجل مساعدة الدول العربية في إعداد خططها الوطنية للتعليم للجميع. وبالإضافة إلى حلقات العمل هذه، أوفد مكتب اليونسكو في بيروت بعثات خاصة لخبراء استشاريين إلى ١٠ بلدان في المنطقة في الفترة من يوليو/تموز إلى نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢ من أجل مساعدة هذه البلدان في إعداد خططها. وأعدّ مكتب اليونسكو في القاهرة الترجمة العربية لدليل التخطيط في مجال التعليم للجميع الذي أعده المكتب الإقليمي للتربية في آسيا والمحيط الهادي (بانكوك).

٨ – ومن أجل توثيق التعاون بين البلدان في جهودها التخطيطية، نظم منتدى شرق وجنوب شرقي آسيا للتعليم للجميع في هذه المنطقة الفرعية وفريق العمل الموضوعي المشترك بين وكالات الأمم المتحدة والمعني بالتعليم للجميع، الاجتماعين الثالث والرابع للمنسقين الوطنيين لأنشطة التعليم للجميع (بانكوك، مايو/أيار وأكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢). وبناء على طلب مديري التربية في الدول الأعضاء في منطقة المحيط الهادي الذين اجتمعوا في نادي، فيدجي، أغسطس/آب – سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢، أعد مكتب اليونسكو في آبيا تقريراً جامعاً عن خطط عمل التعليم للجميع في منطقة المحيط الهادي.

٩ – واستهدفت حلقتا العمل التدريبيتان اللتان نظمتهما اليونسكو على مستوى دون إقليمي في أمريكا اللاتينية (سنتياغو، أبريل/نيسان ٢٠٠٢) والكاريبي (بورت أوف سبين، مايو/أيار ٢٠٠٢)، توجيه منسقي التعليم للجميع في مجال التخطيط. وأسفر اجتماع سنتياغو عن نتيجة هامة تمثلت في إنشاء منتدى إقليمي للتعليم للجميع في أمريكا اللاتينية. وجرى تنظيم حلقة عمل تدريبية أخرى للتعليم للجميع في الكاريبي (كنغستون، جامايكا، ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢).

١٠– ونظم مكتب اليونسكو في موسكو "حلقة عمل دولية بشأن إعداد خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع" (موسكو، سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢) للمنسقين والمخططين الوطنيين للتعليم للجميع في أوروبا. ونظمت

اليونسكو، بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي "حلقة عمل تدريبية وطنية بشأن التخطيط الاستراتيجي" في جمهورية مولدوفا في الفترة من ٤ إلى ٦ سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢. وبعد ذلك، نظمت اليونسكو، بالتعاون مع اليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزراء التربية، "مؤتمراً دون إقليمي بشأن تخطيط وتنفيذ سياسات التعليم للجميع" (شيسيناو، جمهورية مولدوفا، نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢) استهدف إطلاع الأخصائيين التربويين المعنيين بتخطيط التعليم للجميع على مفاهيم التخطيط الاستراتيجي والإدارة الاستراتيجية وعلى تقنيات تقدير الموارد التعليمية اللازمة.

تعزيز آليات التنسيق

التنسيق الدولي

١١- تمّ في منتصف عام ٢٠٠٢ نشر "استراتيجية دولية لوضع إطار عمل داكار موضع التطبيق العملي"، وهي تعتبر الآن وثيقة مرجعية فيما يخص الوسائل المقترحة لاستخدام الدعم المقدم من المجتمع الدولي على المستوى القطري. وتوفّر هذه الاستراتيجية التي تركز على خمسة مجالات رئيسية (التخطيط؛ والاتصال والترويج؛ والرصد والتقييم؛ والآليات الدولية والإقليمية)، إطاراً واضحاً للأنشطة الجارية والمقبلة. كما أنها تكمِّل الاستراتيجيات الفردية للتعليم للجميع التي التزمت الوكالات بدعمها، وذلك من خلال الاضطلاع بدور حفاز للتعاون الكامل في تنفيذ استراتيجيات إطار عمل داكار الاثنتي عشرة. وقد أُعدت هذه الاستراتيجية الدولية عن طريق التعاون والعمل المتكافل بين مجموعة واسعة النطاق من الأطراف الشريكة في التعليم للجميع.

١٢- وتركّز النقاش الذي دار في الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالتعليم للجميع (باريس، ٢٢-٢٣ يوليو/تموز ٢٠٠٢) حول أربعة مجالات رئيسية لأنشطة متابعة مؤتمر داكار، وهي: التخطيط والتمويل والترويج والرصد. وقدم البنك الدولي إطار "مبادرة المسار السريع" لتمويل تعميم التعليم الابتدائي التي شرع فيها مؤخراً. وأبدى المشاركون في الاجتماع، بما في ذلك مهنيون من البلدان النامية وشركاء معنيون بالتنمية ومنظمات تمثل المجتمع المدني، ملاحظاتهم وتعليقاتهم على مخطط لتقرير عام ٢٠٠٢ عن رصد التعليم للجميع في العالم وعلى البرنامج المؤقت للاجتماع الثاني للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع. وكان الاجتماع بمثابة منتدى لتبادل الخبرات الوطنية في مجال التعليم للجميع وتعزيز التحالف العالمي لمتابعة مؤتمر داكار.

١٣- وحضر أعضاء الهيئة الدولية لتحرير التقرير عن رصد التعليم للجميع في العالم اجتماع، فريق العمل كمراقبين، وعقدوا اجتماعهم الثاني (باريس، ٢٣-٢٤ يوليو/تموز ٢٠٠٢) الذي أعربوا فيه عن ملاحظاتهم على مخطط تقرير عام ٢٠٠٢ واتفقوا على أن تكون قضايا الجنسين موضوع تقرير عام ٢٠٠٣. وأقرت هيئة التحرير الدولية بيان توجهات تقرير الرصد ومخططاً لاستراتيجية الاتصالات.

١٤- وعقد الاجتماع الثاني للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (أبوجا، نيجيريا، ١٩-٢٠ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢) في قلب المنطقة الافريقية الواقعة جنوب الصحراء، وهي منطقة ستكون فيها إمكانيات الوفاء بأهداف مؤتمر داكار أكثر صعوبة منها في سائر المناطق. وجرى تنظيم الاجتماع وتحديد بنيته وتصميمه وتحضير النتائج المتوقعة بالاستناد إلى مشاورات مع الشركاء الرئيسيين في التعليم للجميع

وعن طريق فريق من المعاونين الرفيعي المستوى (Sherpas) يمثل الأطراف المعنية. وتناول كل من السيد أوباسانجو، رئيس نيجيريا، والسيد كومباوري، رئيس بوركينا فاسو، الكلمة في الجلسة العامة الافتتاحية بحضور عدد كبير من الشخصيات. وكان من ضمن المشاركين في الاجتماع ١٥ وزيراً، و٦ ممثلين لوكالات متعددة الأطراف وثنائية، و٤ ممثلين لمنظمات تنتمي إلى المجتمع المدني.

١٥- وانصبت المداولات على بحث القضايا التي أثيرت في تقرير عام ٢٠٠٢ عن رصد التعليم للجميع في العالم. وقام مدير فريق الرصد الدولي الذي يوجد مقره في اليونسكو بعرض النتائج الرئيسية للتقرير على الفريق. واضطلع مشتركون في الاجتماع ينتمون إلى مختلف الجهات التي تعمل مع اليونسكو بعرض وجهات نظرهم وتجربتهم. وتولى فريق المعاونين الرفيعي المستوى (Sherpas)، مع عدد إضافي من ممثلي البلدان النامية، صياغة البيان الذي اعتمده الفريق الرفيع المستوى في جلسته الختامية (يرد هذا البيان في ملحق هذه الوثيقة). ويدعو البيان البلدان النامية إلى استعراض تشريعاتها الوطنية لضمان اشتمالها على أحكام تقضي بمجانية وإلزامية التعليم الابتدائي، ويحث المجتمع الدولي على توفير التمويل والدعم للبلدان النامية خارج إطار "مبادرة المسار السريع". وينوّه بأهمية تحسين أوضاع وظروف عمل المعلمين التي تفاقمت بفعل تأثير انتشار مرض الأيدز/السيدا والنزاعات وحالات الطوارئ، ويحث اليونسكو على تعزيز قدراتها على تأمين التنسيق الدولي لأنشطة متابعة مؤتمر داكار. وأكد الفريق الرفيع المستوى على أهمية ضمان استمرار إيلاء الأولوية للتعليم للجميع في مؤتمر قمة البلدان الثمانية الأكثر تقدماً (G-8) (إفيان، فرنسا، يونيو/حزيران ٢٠٠٣) وشدد المدير العام على أن مؤتمر القمة القادم سوف يتيح فرصة حاسمة الأهمية لتسريع وتيرة الجهود الدولية نحو تحقيق أهداف التعليم للجميع.

١٦- ومع أن الاجتماع الثاني للفريق الرفيع المستوى الذي عقد في أبوجا كان يتسم بمزيد من التركيز والتفاعل والتوجه نحو تحقيق النتائج في أعماله بالمقارنة بالاجتماع الأول الذي عقد في أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١، فإن هناك ما يمكن أن يثير القلق بشأن مدى أهمية وزنه السياسي وتأثيره على التعليم للجميع بوصفه منبراً فعالاً على المستوى العالمي. وفي البيان الذي أصدره الفريق الرفيع المستوى، طلب من اليونسكو والوكالات الرئيسية الأخرى المعنية بالتعليم للجميع أن توفد إلى اجتماعاته المقبلة ممثلين أعلى مستوى يتمتعون بقدرات أكبر على تعبئة الالتزام السياسي من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع. وستستضيف حكومة الهند الاجتماع الثالث للفريق الرفيع المستوى المعني بالتعليم للجميع (نيودلهي، ١١-١٢ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٣).

التنسيق الإقليمي

١٧- اعتمد المؤتمر الثامن لوزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية (ميناداف ٨) دار السلام، ٢-٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢) إعلان التزام بعنوان "التعليم من أجل بناء افريقيا جديدة". ويناشد البيان المجتمع الدولي والحكومات الافريقية، ولا سيما في إطار نيباد، العمل على جعل التعليم للجميع من بين أهم الأولويات الإنمائية للقارة الافريقية. وأتاح المؤتمر التأسيسي العام لمنتدى البرلمانيين الأفارقة المعنيين بالتعليم (FAPED)، الذي عقد مباشرة قبل ميناداف ٨، فرصة طيبة للبرلمانيين والوزراء للإعراب مجدداً عن التزامهم بتحقيق التعليم للجميع ولتبادل الآراء بشأن الاستراتيجيات الكفيلة بإعمال التعليم للجميع. ويعتبر إنشاء منتدى البرلمانيين الأفارقة المعنيين بالتعليم ثمرة للجهود الناجحة التي بذلها مكتب اليونسكو في داكار في تعبئة الدعم السياسي لصالح التعليم للجميع في افريقيا من خلال القيام بمبادرات إقليمية.

١٨- وقامت اليونسكو، بالتعاون مع الحكومة البلغارية، واللجنة الأوروبية، والرابطة الأوروبية لتعليم الكبار (EAEA)، ومعهد التعاون الدولي التابع للرابطة الألمانية لتعليم الكبار، بتنظيم مؤتمر دولي في صوفيا، بلغاريا، في الفترة من ٦ إلى ٩ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، بعنوان "التعلم مدى الحياة في أوروبا: التوجه نحو بلوغ أهداف التعليم للجميع وتنفيذ جدول أعمال المؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار". وركز "نداء صوفيا من أجل العمل" على أهمية حفز الدول في أوروبا وآسيا الوسطى على تنفيذ برنامجي التعليم للجميع والمؤتمر الدولي الخامس لتعليم الكبار وعلى ضمان اتساق سياساتها المتعلقة بالتعلم لمدى الحياة مع هذين البرنامجين.

١٩- وفي إعلان هافانا الذي اعتمده اجتماع وزراء التربية لبلدان أمريكا اللاتينية والكاريبي (هافانا، ١٤-١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢)، أيّد الوزراء المشروع الإقليمي للتربية في أمريكا اللاتينية والكاريبي للفترة ٢٠٠٢-٢٠١٧ (PRELAC) ونموذج أنشطة متابعة تنفيذ هذا المشروع، وتعهدوا بالعمل على تعزيز النوعية والتكافؤ في مجال التعليم للجميع في المنطقة.

٢٠- ويجري الإعداد للاجتماع الوزاري المقبل لمنتدى آسيا للتعليم للجميع (إسلام آباد، ٢١-٢٣ مايو/أيار ٢٠٠٣). وقد تقرر في اجتماع تحضيري عقد في نيودلهي (٩-١٠ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٢) توسيع نطاق الأعمال التحضيرية الجارية في كل بلد لتشمل إلى جانب وزراء التربية، وزراء المال والتخطيط ومنظمات تمثل المجتمع المدني.

٢١- وواصلت الآلية الإقليمية للتعليم للجميع في المنطقة العربية (ARABEFA) أنشطتها التنسيقية بعد أن عقدت اجتماعها الثالث (بيروت، لبنان، ٢١ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢). واضطلع في إطار ARABEFA بمجموعة من الأنشطة المتعلقة بالتعليم للجميع بالاشتراك مع عدة أطراف وذلك في مجالات التخطيط التربوي والترويج وبناء القدرات.

الشراكات على الصعيد الدولي

٢٢- تتمثل إحدى الخطوات الهامة في سبيل الوفاء بالوعد المقطوع في داكار والذي مفاده "أن نقص الموارد لن يثني أيا من البلدان الملتزمة جديا بالتعليم للجميع، عن تحقيق هذا الهدف"، في "مبادرة المسار السريع" (FTI) التي اعتُمدت في اجتماع لجنة التنمية التابعة للبنك الدولي في شهر أبريل/نيسان ٢٠٠٢. ففي إطار هذه المبادرة، تم انتقاء مجموعة أولى تضم ١٨ بلداً من البلدان النامية المنخفضة الدخل وذات مستويات التسجيل المدرسي المنخفضة والتي لديها وثائق استراتيجية للحد من الفقر، وذلك لكي تستفيد هذه البلدان من المساعدة الخارجية المبكرة والسريعة من أجل تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية فيما يخص التعليم.

٢٣- لقد كان لليونسكو رأي مؤثر في اختيار مجموعة البلدان الثمانية عشر الأولى المستفيدة من المبادرة، كما أنها نادت بتوسيع نطاق قائمة المستفيدين بحيث تشمل البلدان التسعة ذات الأعداد الضخمة من السكان التي تضم نسبة كبيرة من الأطفال غير الملتحقين بالمدارس. وتم توسيع المعايير المطلوب توافرها للاستفادة من المبادرة بحيث أصبحت هذه المعايير تشمل وجود خطط جدية للتعليم للجميع وفقا لما دعت إليه اليونسكو في إطار متابعة أعمال منتدى داكار. وإن كبار المسؤولين عن التعليم الذين حضروا عدة

اجتماعات نظمها البنك الدولي بشأن "مبادرة المسار السريع" منذ شهر مايو/أيار ٢٠٠٢ ما فتئوا يؤكدون على أهمية الالتزام بالرؤية الموسعة للتعليم للجميع وفقا لما ورد في أهداف داكار الستة. وتقوم مكاتب اليونسكو بتنسيق جهودها مع جهود مجموعات الجهات المانحة المقيمة والبنك الدولي من أجل مساعدة البلدان المختارة على إعداد اقتراحاتها لطلب الحصول على المساعدة المالية في إطار "مبادرة المسار السريع".

٢٤- وفي مؤتمر قمة مجموعة البلدان الثمانية الأكثر تقدما (G-8) (في كناناسكيس، كندا، في ٢٦ و ٢٧ يوليو/تموز ٢٠٠٢)، ناقش المشاركون سبل التعاون مع البلدان النامية، والمنظمات الدولية ذات الصلة، وغيرها من الجهات المعنية، من أجل تحقيق أهداف التعليم للجميع. وأعرب المشاركون عن تأييدهم لمبادرة المسار السريع، واعتمدوا مجموعة من التوصيات لمساعدة البلدان النامية على تحقيق هدفي تمكين جميع الأطفال من الحصول على التعليم الابتدائي، وتأمين فرص متكافئة للفتيات للانتفاع بالتعليم، وذلك من خلال زيادة مساعداتهم الثنائية بشكل ملحوظ.

٢٥- ودعت اليونسكو مع البنك الدولي إلى عقد اجتماع لمجموعة من الجهات المانحة التي تضم بعض الوكالات المعنية بتقديم التمويل والمساعدة التقنية، وشاركت في رئاسة هذا الاجتماع كندا وهولندا، واستضافته اللجنة الأوروبية (بروكسل، ٢٧ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢)، ودُرست فيه اقتراحات قدمتها أمانة "مبادرة المسار السريع" من أجل توفير المساعدة الخارجية لسبعة من البلدان المستفيدة من هذه المبادرة، ووافق المشاركون على دعم هذه الاقتراحات. وسيتطلب ذلك توفير مبلغ إضافي قدره ٤٠٠ مليون دولار خلال السنوات الثلاث المقبلة (٢٠٠٣-٢٠٠٥).

البرامج الطليعية

٢٦- قامت اليونسكو بالترويج للبرامج الطليعية للتعليم للجميع وبالمشاركة فيها، من أجل تسخير الموارد والخبرات المشتركة بين الوكالات لأغراض مساعدة البلدان في جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف داكار.

٢٧- *مبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات (UNGEI)*. خلال الدورة الخاصة للأمم المتحدة بشان الأطفال، نظمت اليونسكو مع اليونيسيف جلسة فرعية بعنوان "التعليم للجميع: تحقيق المساواة بين الجنسين"، وذلك في نيويورك يوم ٨ مايو/أيار ٢٠٠٢. وقد أنشئت في بانكوك في مايو/أيار ٢٠٠٢ شبكة إقليمية آسيوية تندرج في إطار مبادرة الأمم المتحدة بشأن تعليم الفتيات، وتضم وكالات تابعة للأمم المتحدة ومنظمات غير حكومية دولية. وتقوم الشبكة بالترويج لتعليم الفتيات، وتعمل على تعزيز الربط الشبكي على الصعيدين الوطني والإقليمي من أجل تحقيق أهداف داكار. ونظمت الآلية الإقليمية للتعليم للجميع في المنطقة العربية (ARAB-EFA) حلقة عمل موضوعية إقليمية بشان تعليم الفتيات (القاهرة ١٠-١٢ يونيو/حزيران ٢٠٠٢) قدمت من خلالها دعما تقنيا لجهات الاتصال القطرية المسؤولة عن التعليم للجميع، وذلك فيما يخص التخطيط لتعليم الفتيات باعتباره من الأولويات البرنامجية الموضوعية في إطار خطط العمل الوطنية المعنية بالتعليم للجميع.

٢٨- *تركيز الموارد على الصحة المدرسية الفعالة (FRESH)*. في عام ٢٠٠٢، شرعت اليونسكو في تطبيق استراتيجية لتعزيز مراعاة مضمون مبادرة FRESH في خطط العمل الوطنية للتعليم للجميع، من خلال تدريب المنسقين الوطنيين لأنشطة التعليم للجميع في وزارات التربية، وبناء قدراتهم. وبحلول شهر

نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، كان قد شارك في حلقات العمل المخصصة لهذا الموضوع منسقون لأنشطة التعليم للجميع في أكثر من ٦٠ بلداً من البلدان النامية. وفضلا عن الأنشطة الترويجية والأنشطة المنفذة على مستوى المدارس داخل البلدان، يجري العمل حالياً على إنشاء موقع على شبكة الانترنيت عن الصحة المدرسية في إطار مبادرة (FRESH). وفي عام ٢٠٠٢، تشاركت اليونسكو، واليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، والبنك الدولي، والاتحاد الدولي للمعلمين، في نشر وثيقة وكراسة بعنوان "برنامج FRESH: نهج شامل للصحة المدرسية للوقاية من وباء الأيدز/السيدا وتحسين نتائج التعلّم".

٢٩- *فريق العمل الخاص المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا (UNAIDS)*. في شهر مارس/آذار ٢٠٠٢، أنشأ معهد اليونسكو الدولي لتخطيط التربية فريق العمل الخاص المشترك بين الوكالات المعني بالتعليم في إطار برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس الأيدز/السيدا. ويتألف الفريق من كافة الجهات المشاركة في رعاية برنامج FRESH، بالإضافة إلى الوكالة الكندية للتنمية الدولية (SIDA)، وإدارة التنمية الدولية DFID (المملكة المتحدة)، والاتحاد الأوروبي، ووكالة التنمية الدولية الأيرلندية، والوكالة السويدية للتعاون الدولي من أجل التنمية (SIDA)، ووكالة التنمية الدولية التابعة للولايات المتحدة الأمريكية، ومركز تطوير التربية (الولايات المتحدة الأمريكية)، ومعهد الدراسات الحضرية (الولايات المتحدة الأمريكية). ويركز الفريق جهوده على تعبئة الالتزام بالتربية الوقائية ويضطلع بمهمة منتدى لتبادل المعلومات بشأن دور التعليم في التخفيف من آثار الأزمة المترتبة على تفشي وباء الأيدز/السيدا. وقد نظم الفريق ندوة دون إقليمية بعنوان "تعجيل استجابة قطاع التربية لمتطلبات التصدي لوباء الأيدز/السيدا في افريقيا في سياق التعليم للجميع (مومباسا، كينيا، ١١-١٥ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢).

٣٠- *برنامج طليعي جديد بشأن حقوق المعوقين: نحو تحقيق التعليم الجامع*. تتشارك اليونسكو مع جامعة أوسلو في النرويج في استضافة أمانة هذا البرنامج الطليعي الذي أنشئ عام ٢٠٠٢. وقد أعدت اليونسكو دراسة مفاهيمية عن موضوع "التغلب على الاستبعاد من خلال اعتماد نهوج جامعة في التعليم"، وركزت فيها بوجه خاص على أوضاع الدارسين المعوقين. ويجري إعداد دورة دراسية تعتمد على استخدام الانترنيت لتيسير فرص مرنة للتعلم. وستجتمع في أوسلو، النرويج، في يومي ٦ و ٧ مارس/آذار ٢٠٠٣، لجنة توجيهية مؤقتة تتألف من ممثلين عن أوغندا والهند والبرازيل والنرويج واليونسكو واليونيسيف والبنك الدولي ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي OECD والرابطة الدولية للمعوقين (IDA)، لمناقشة الأنشطة التي تخطط لها الأمانة حاليا، ولاتخاذ القرارات بشأنها.

٣١- *برنامج طليعي جديد بشأن تعليم سكان الأرياف*. على أثر الإعلان رسميا عن هذا البرنامج، بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (جوهانسبورغ، أغسطس/آب - سبتمبر/أيلول ٢٠٠٢)، نظمت اليونسكو وشركاؤها سلسلة من حلقات العمل بشأن مختلف الجوانب المتعلقة به؛ وتقترح منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) واليونسكو أن تصدرا بصورة مشتركة وثيقة بعنوان "التعليم من أجل التنمية الريفية: نحو استجابات جديدة على مستوى السياسة العامة"، في شهر مارس/آذار ٢٠٠٣.

التعاون مع منظمات المجتمع المدني

٣٢- لقد تم الإقرار بالدور النشيط لمنظمات المجتمع المدني كشركاء في عملية تعزيز التعليم للجميع على الصعيد العالمي والإقليمي والوطني، وعلى مستوى المجتمعات المحلية. وقد تعاونت اليونسكو مع أهم الشركاء الممثلين للمجتمع المدني في مجال التعليم من أجل تنظيم الاجتماع السنوي لعام ٢٠٠٣ للمشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع بعنوان "نحو رؤى ونهوج شاملة بشأن التعليم للجميع" (بورتو أليغري، البرازيل، ١٩-٢٣ يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣). وقام المشاركون في الاجتماع بتقييم مدى مشاركة المجتمع المدني في عمليات تخطيط التعليم، وناقشوا أفكاراً وممارسات بديلة في مجال التعليم، ونظروا في مدى ملاءمتها لتأمين التعليم الجدي والتغيرات الاجتماعية. وقد كفلت اليونسكو حضور ممثلي منظمات المجتمع المدني في كافة الاجتماعات الهامة بشأن التعليم للجميع، ولا سيّما في الاجتماع الثالث لفريق العمل المعني بالتعليم للجميع، والاجتماع الثاني للفريق رفيع المستوى بشأن التعليم للجميع.

٣٣- وتحضيرا لمشاركة المجتمع المدني في أعمال المؤتمر الإقليمي الثامن لوزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية (ميندا ف ٨)، نظمت اليونسكو المشاورة الجماعية الإقليمية للمنظمات غير الحكومية في ملاوي (في الفترة من ٣٠ سبتمبر/أيلول إلى ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠٢). ونشرت اليونسكو وثيقة عمل لمؤتمر ميندا ف ٨ بعنوان "التحدي الخاص بتحقيق التعليم للجميع في افريقيا: وجهات نظر المجتمع المدني ومواقفه"، كما نظمت الدورة الخاصة التي جمعت بين وزراء التربية الأفارقة والمنظمات غير الحكومية الافريقية عن موضوع "مستقبل التعليم للجميع".

٣٤- وقد نفذت أنشطة متنوعة على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني من أجل تعزيز التعاون مع منظمات المجتمع المدني، مثل التعاون مع "حملة الشبكة الافريقية للتعليم للجميع" و"المشاورة الجماعية للمنظمات غير الحكومية بشأن التعليم للجميع" في استهلال تنفيذ البرنامج الخاص ببناء القدرات لصالح منظمات المجتمع المدني في افريقيا جنوب الصحراء، دعما لتحقيق أهداف التعليم للجميع (داكار، السنغال، ١٤-١٥ يوليو/تموز ٢٠٠٢). وقام مكتب اليونسكو في بيروت، بالتنسيق مع مكاتب اليونسكو في القاهرة والدوحة والرباط، باستضافة الاجتماع الأول للمنظمات غير الحكومية العربية في شهر يناير/كانون الثاني ٢٠٠٣. وكانت هذه أول محاولة لتعبئة المنظمات غير الحكومية في المنطقة من أجل المشاركة في عملية توفير التعليم للجميع على الصعيدين القطري والإقليمي.

رصد أنشطة التعليم للجميع وتقييمها

٣٥- بناء على ما طلبه الفريق الرفيع المستوى في اجتماعه الأول (في ٢٩ و ٣٠ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠٠١) من إصدار تقرير سنوي عالمي عن رصد عملية التعليم للجميع يتسم بطابع مرجعي وتحليلي، ويستند إلى البيانات الوطنية، ويقيّم مدى وفاء كل من البلدان والمجتمع الدولي بالتعهدات المقطوعة في داكار، عقدت اليونسكو في يناير/كانون الثاني ٢٠٠٢ اجتماعاً لهيئة تحرير استشارية دولية تتألف من ١٥ من المهنيين من ذوي الخبرة العاملين في الإدارات الحكومية وفي الوكالات الثنائية والمتعددة الأطراف، ومعاهد اليونسكو والمنظمات غير الحكومية، في بلدان الشمال وبلدان الجنوب على حد سواء. وقد اتفق أعضاء هيئة التحرير على طبيعة التقرير وعملية إعداده. وبناء على توصية الهيئة، عينت اليونسكو خبراء مرموقين دوليا لقيادة "فريق الرصد". ومدير الفريق المسؤول عن التقرير هو الأستاذ كريستوفر كولكلوف، وهو في حالة إجازة من

معهد الدراسات الإنمائية بجامعة ساسكس بالمملكة المتحدة، ونائب المدير هو السيد ستيف باكر، المعار من إدارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة. ويضم الفريق أيضاً خبيراً رئيسياً معاراً من حكومة هولندا، ورئيس مرصد التعليم للجميع التابع لمعهد اليونسكو للإحصاء. وقد بدأ الفريق عمله في يونيو/حزيران ٢٠٠٢. وجرى تمويل نفقات الفريق من منح قدمتها حكومتا المملكة المتحدة (٤,٥ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات) والسويد (١,٦ مليون دولار على مدى ثلاث سنوات). وخُصص في الوثيقة ٣١م/٥ مبلغ ١٠٠ ٠٠٠ دولار لتمويل إعداد التقرير.

٣٦- إن التقرير العالمي لرصد التعليم للجميع لعام ٢٠٠٢ بعنوان: "التعليم للجميع: هل يسير العالم على الطريق الصحيح؟" قد صدر باللغة الإنجليزية في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، مباشرة قبل انعقاد الاجتماع الثاني للفريق الرفيع المستوى. وقد تضمن التقرير تقييماً لمجمل التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف داكار الستة، ولمستوى التعبئة السياسية والمالية على الصعيد الوطني، ومدى استجابة المجتمع الدولي للتعهدات المقطوعة في داكار عام ٢٠٠٠. ودرس التقرير أيضاً عمليات التخطيط الوطنية في مجال التعليم للجميع، وأورد تقديرات جديدة للمتطلبات المالية الدولية اللازمة لتحقيق أهداف التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥.

٣٧- وقد صدر التقرير لأول مرة في لندن وحظي بتغطية صحفية عالمية، ثم تُرجم إلى اللغات الفرنسية والعربية والصينية والروسية والأسبانية والبرتغالية، ومن المقرر أن تصدر منه نسخ بلغات أخرى. واستُخدم التقرير كمرجع في اجتماع الجهات المانحة بشأن "مبادرة المسار السريع" الذي عقد في بروكسل في نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، وفي اجتماعات اليونسكو الإقليمية لوزراء التربية في افريقيا وأمريكا اللاتينية والكاريبي.

٣٨- ويقوم فريق الرصد حاليا بإعداد استراتيجية قوية للترويج والاتصال من أجل توزيع التقرير واستخدامه على نطاق واسع (من خلال وسائل الإعلام واجتماعات النقاش والتأمل). ويستهدف الفريق إضفاء طابع متميز على التقرير، وتعزيز تبني كافة المناطق له، ونشره في أوساط عديدة، والعمل على اتخاذه أساساً للنقاش، بحيث يتطلع القراء إلى صدوره في السنوات المقبلة.

الترويج والاتصال

٣٩- يجري حاليا الاستعداد للاحتفال بالأسبوع العالمي للتعليم للجميع لعام ٢٠٠٣ (في الفترة من ٦ إلى ١٣ أبريل/نيسان ٢٠٠٣) تحت عنوان "تعبئة الزخم اللازم للقضاء على أوجه التفاوت بين الجنسين بحلول عام ٢٠٠٥". ويتمثل دور اليونسكو في حشد جهود أهم الأطراف الفاعلة – في قطاعات اليونسكو ووحداتها الميدانية ومعاهدها، والشركاء في عملية التعليم للجميع، والمنظمات غير الحكومية، والمعلمين، والمدارس، والجامعات، وعامة الجمهور – من أجل الاحتفال بالذكرى السنوية الثالثة للمنتدى العالمي للتربية. وفي هذا الصدد، تبذل جهود خاصة على الصعيد الوطني للتوعية بأهمية التعليم للجميع على صعيد أرفع مستويات الأوساط السياسية والإدارية. وترد المعلومات الكاملة عن الاحتفالات في موقع خاص بهذا الحدث على شبكة الانترنيت تحت عنوان (www.unesco.org/education/efa/efa_week/index_new.shtml). وقد دعا مكتب اليونسكو في بيروت الصحفيين المعنيين بالتعليم إلى حضور اجتماع للتوعية بأهمية دعم جهود التعليم للجميع والترويج لها.

٤٠- واصلت النشرة الإعلامية الفصلية بعنوان "التعليم اليوم" تضمين كل عدد من أعدادها ملفاً من صفحتين عن التعليم للجميع يحتوي على مقالات عن أنشطة التعليم للجميع على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. واستيفاء الموقع الخاص بالتعليم للجميع على شبكة الانترنيت بصورة منتظمة من خلال تضمينه أنباء ومعلومات عن التظاهرات والأنشطة المضطلع بها في مجال التعليم للجميع على الصعيدين الإقليمي والوطني. وقامت النشرة الإعلامية للتعليم للجميع، الصادرة بثلاث لغات، بتغطية اجتماعات كل من فريق العمل والفريق الرفيع المستوى المعنيين بالتعليم للجميع.

٤١- واضطلع كبار المسؤولين الإداريين في اليونسكو بدور هام في إبراز قيمة أنشطة متابعة مؤتمر داكار خلال المنتديات الدولية والإقليمية، وفي الترويج للتعليم للجميع في الدول الأعضاء. وما فتئ المدير العام يؤكد على ضرورة إعطاء أعلى درجات من الأولوية للتعليم للجميع من بين برامج اليونسكو. وإن المدير العام، باعتباره من أنصار التعليم للجميع البارزين في العالم، ظل يركز على أهمية هذا الموضوع في الخطب التي ألقاها في مناسبات هامة، مثل اجتماعات فريق العمل والفريق الرفيع المستوى المعنيين بالتعليم للجميع، واجتماعات المؤتمر الإقليمي الثامن لوزراء التربية في الدول الأعضاء الافريقية (ميناداف ٨). وقام مساعد المدير العام للتربية أيضاً بإلقاء خطب وتقديم عروض في مناسبات عديدة هامة لتشجيع المجتمع الدولي على مواصلة بذل الجهود من أجل تعزيز التعليم للجميع. وكان من بين هذه المناسبات اجتماع "التضامن بين بلدان الشمال" الذي نظمه مجلس وزراء بلدان الشمال (أوسلو، يوم ٣ يونيو/حزيران ٢٠٠٢)، واجتماع وزراء التربية في دول أمريكا اللاتينية والكاريبي (هافانا، كوبا، ١٤- ١٦ نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢).

تعبئة الموارد اللازمة لتمويل أنشطة اليونسكو

٤٢- تحتاج اليونسكو إلى تعبئة موارد إضافية من شركائها في عملية التعليم للجميع لكي يتسنى لها تعزيز دورها التنسيقي وأنشطتها البرنامجية في هذا المجال. وقد تم إرساء نهج جديد للتعاون مع الجهات المانحة فيما يخص التعليم للجميع، كما جرى إعداد دراستين بعنوان: "بيان اليونسكو بشأن السياسة العامة في مجال التعاون مع الجهات المانحة لصالح أنشطة متابعة منتدى داكار" و "البرنامج الممول من خارج الميزانية والمعني بتقديم الخدمات التقنية إلى البلدان التي تقوم بتنفيذ إطار عمل داكار". ويتيح هذا النهج لليونسكو إمكانية تنسيق أنشطة برنامجها الخارج عن الميزانية بحيث تكون هذه الأنشطة داعمة ومكملة لأنشطة البرنامج العادي، كما أنه يسمح لليونسكو بتحديد الدول الأعضاء والمجالات الموضوعية التي سيخصص لها الدعم.

٤٣- وقد رحبت الجهات المانحة بهذه السياسة العامة. وتم في هذا الصدد تعبئة مبلغ قدره ٥,٣ مليون دولار في ٢٠٠٢ في إطار البرنامج المذكور على النحو التالي: النرويج (٠٠٠ ٥٠٠ ١ دولار)، والدانمارك (٠٠٠ ٦٠٠ ١ دولار)، وفنلندا (٠٠٠ ٥٠٠ دولار)، وإيطاليا (٠٠٠ ٤٠٠ ١ دولار) واسبانيا (٠٠٠ ٣٠٠ دولار).

٤٤- ونظمت اليونسكو ثلاثة اجتماعات إعلامية مع الجهات المانحة الثنائية على النحو التالي: اجتماع مع بلدان الشمال (النرويج، والسويد، والدنمارك، وفنلندا، وإيسلندا)، واجتماع مع بلدان البنيلوكس (بلجيكا، وفنلندا، وهولندا، ولكسمبرغ)، واجتماع مع المملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا وكندا وإيرلندا.

٤٥- وبناء على ما تقدم، قد يرغب المجلس التنفيذي في اعتماد قرار على النحو التالي:

إن المجلس التنفيذي،

١ - **وقد درس** الوثيقة ١٦٦م ت/٧ بشأن تنفيذ إطار عمل داكار ومتابعته،

٢ - **يؤكد من جديد** على التزامه بالمكانة الهامة والجوهرية التي تحظى بها أنشطة متابعة المنتدى العالمي للتربية في إطار برنامج اليونسكو الخاص بالتربية؛

٣ - **ويطلب** من المدير العام أن يواصل تعزيز قدرة اليونسكو على الاضطلاع بدورها التنسيقي على الصعيد الدولي، وفقا للتوصيات الواردة في بيان الفريق الرفيع المستوى، وأن يحافظ على زخم العمل الجماعي فيما يخص متابعة إطار عمل داكار، وفقا للأولويات المحددة في الاستراتيجية المتوسطة الأجل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٧ (الوثيقة ٣١م/٤) وفي البرنامج والميزانية لعامي ٢٠٠٢-٢٠٠٣ (الوثيقة ٣١م/٥).

٤ - **ويدعو** المدير العام إلى أن يقدم إليه في دورته التاسعة والستين بعد المائة تقريرا عن تنفيذ إطار عمل داكار ومتابعته.

ANNEX

Communiqué from the Second Meeting of the High-Level Group on Education for All

Abuja, Nigeria

19-20 November 2002

1. We, the participants in the second meeting of the High-Level Group on Education for All, met, at the invitation of the Director-General of UNESCO, during 19-20 November 2002 in Abuja, Nigeria. The Government of Nigeria generously hosted the meeting. In fulfilment of our mandate to promote political commitment and mobilize technical and financial resources, we examined the progress that is being made towards the achievement by 2005 and 2015 of six Education for All goals agreed upon at the World Education Forum in Dakar in April 2000.

2. We welcomed the EFA Global Monitoring Report 2002 (Education for All. Is the world on track?) as a valuable tool to hold governments and the international community to account for the delivery on commitments set out in the Dakar Framework for Action and the Millennium Development Goals. We find it alarming that, on present trends, only 83 countries have achieved or have a high chance of achieving by 2015 three of the six Dakar goals that can currently be quantitatively monitored – Universal Primary Education (enrolment and completion), gender equality and adult literacy.

3. In view of the urgency of the goal of eliminating gender disparities in primary and secondary education by 2005, we urge that countries at risk be assisted to accelerate progress on girls'education and specifically address cultural barriers. Multisectoral programmes and strategies must be implemented to combat forms of exploitation and other constraints that adversely affect female participation and performance in education. The production of gender-disaggregated data for secondary education must be given urgent and high priority to ensure monitoring at this level.

4. The impetus given by the World Education Forum to plan for the achievement of Education for All in a comprehensive, inclusive, gender responsive and outcome driven way must be sustained and urgently translated into action. External prescription, planning and reporting overload must be avoided and coordinated support for national processes at the country level promoted. In order to avoid parallel planning processes, we underline the necessity to view planning for EFA flexibly and according to the circumstances of individual countries. This may mean either a specific plan for EFA or one that is integrated with other education sector or wider development plans – with due attention paid to all six Dakar goals. The opportunities afforded by Poverty Reduction Strategies and the Fast-Track Initiative to promote EFA and the education-related Millennium Development Goals must be exploited.

5. National plans must be set in the economic context of countries and present a holistic approach to educational development that addresses challenges such as HIV/AIDS, conflict, crisis and transition to democracies. Country plans to address the HIV/AIDS pandemic must enable the education sector to more strongly prevent the further spread of HIV, as well as engage the entire sector in addressing the impact of AIDS on the supply and demand for quality education.

6. We are seriously concerned by the reported decline in Official Development Assistance for basic education during the 1990s. Despite recent commitments from some countries, existing evidence suggests a serious gap in international support to achieve the EFA goals even after countries undertake maximum efforts to improve domestic resource mobilization and efficiency. We urge the international community to accelerate progress to deliver on the commitments made at

Dakar. These commitments have been followed by the development compact agreed upon in Monterrey which necessitates mutual accountability and responsibility for global development between governments in the North and the South. We welcome and support the Fast-Track Initiative as one of the means to facilitate such compacts at the country level, building on existing development processes and matching credible plans with needed resources. The Initiative should be complemented with alternative instruments to reach other countries over time. International funding and technical assistance agencies must develop strategies for assisting countries outside the Fast-Track Initiative in their achievement of EFA. Country-led coordination and harmonization of procedures and reporting must be undertaken effectively with support from the international funding and technical agencies.

7. Concrete actions are needed, especially at the local and national levels, to broaden and intensify the involvement of civil society (including the poor, religious/faith and business communities) in the planning, implementation, monitoring and evaluation of EFA. Timely information and outcomes must be shared openly with committed civil society organizations. Funding and technical assistance agencies and governments need to support capacity-building of civil society to enable it to participate effectively in the EFA process. Policies and legislation recognizing the important role of civil society should be elaborated. Indicators for successful partnership need to be developed.

8. To improve policy formation and monitoring of all six EFA goals, more accurate and timely quantitative and qualitative data are needed. This calls for intensive capacity-building for the collection and effective use of data for national policy and planning processes at the local, national and international levels. We welcome the announcement by the Government of Canada of $5 million over five years for the UNESCO Institute for Statistics and encourage other partners to intensify their support for such capacity-building efforts. We see the necessity for building on the synergy between the six EFA goals and the two education Millennium Development Goals.

9. We resolve to intensify our advocacy at global, regional and national levels for increased political commitment and resources to accelerate progress on EFA.

10. As next steps we particularly recommend that:

(i) Governments in the South must ensure that free and compulsory primary education is a right reflected in national legislation and in practice. National strategies to achieve the goals of Education for All must receive its necessary share of government budgets and benefit from all possible funding sources, including debt relief.

(ii) Strong and committed action is required by Governments to improve the status and working conditions of teachers to address the anticipated shortages signaled by the monitoring report. This anticipated shortage is being exacerbated by the impact of HIV/AIDS, conflict and emergencies. This action is particularly important as young people are no longer attracted to the teaching profession in some countries.

(iii) Regional and subregional forums, starting with Regional Education Proyecto Regional de Educación para America Latina y el Caribe (PRELAC) (November 2002), Conferences of the Ministers of Education of African Member States organized by UNESCO (MINEDAF) (December 2002), and regional initiatives, such as the New Partnership for African Development (NEPAD) and Forum for African Women's Educationalists (FAWE) that promote South-South collaboration are important opportunities for mobilizing political commitment and resources for EFA.

(iv) The meeting of funding and technical assistance agencies in Brussels (November 2002) offers an important opportunity for bilateral and multilateral agencies to coordinate their commitment to deliver on the promises made at Dakar and Monterrey.

(v) The G8 meeting in Evian, France in 2003 presents a critical opportunity for this influential body to continue and to accelerate the valuable contribution made through its Task Force on Education.

(vi) An advocacy strategy on EFA must be designed and coordinated by appropriate agencies, to address specific areas of concern in different countries and regions (for example girls' education by UNICEF and teachers' conditions by UNESCO).

(vii) Every advantage should be taken of the coming United Nations Decade for Literacy and the proposed United Nations Decade for Education for Sustainable Development to advance the EFA agenda.

(viii) Maximum use must be made of opportunities presented by the High-Level Group, the annual monitoring report, the annual EFA week and high-level international events on development issues to underline the importance of education for global development.

(ix) UNESCO should strengthen urgently its capacity to fulfill its international coordination role.

(x) UNESCO and other key EFA agencies must devise and implement a strategy to ensure that subsequent High-Level Group meetings have higher-level representation with stronger capability of mobilizing political commitment for the EFA goals.

11. We acknowledge that important advances have been made in many countries that were not reflected in the data available to the Monitoring Report Team. We encourage the Monitoring Report Team to include case studies of good practice and successful experiences in achieving the EFA goals and of providing free education as part of the analysis of forthcoming reports. Future reports should also contribute to clarifying the concepts and indicators that would permit more effective monitoring of the three goals of early childhood care and development, adult literacy and learning needs of youth and adults through skills development.

12. We welcome the invitation of the Government of India to host the next meeting of the High-Level Group in November 2003.

Communiqué de la deuxième réunion du Groupe de haut niveau sur l'éducation pour tous
Abuja, Nigéria
19-20 novembre 2002

1. Nous, participants à la deuxième réunion du Groupe de haut niveau sur l'éducation pour tous, nous sommes réunis à Abuja (Nigeria) les 19 et 20 novembre 2002, à l'invitation du Directeur général de l'UNESCO. La réunion a été généreusement accueillie par le Gouvernement du Nigéria. Conformément à notre mandat, qui est de renforcer la volonté politique et de mobiliser des ressources techniques et financières, nous avons examiné les progrès accomplis vers la réalisation en 2005 et 2015 des six objectifs de l'éducation pour tous fixés d'un commun accord au Forum mondial sur l'éducation de Dakar (avril 2000).

2. Nous avons accueilli avec satisfaction le Rapport de suivi sur l'EPT dans le monde 2002 (Education pour tous - Le monde est-il sur la bonne voie ?), qui est un moyen utile de placer les gouvernements et la communauté internationale devant les responsabilités qu'ils ont prises dans le Cadre d'action de Dakar et au titre des objectifs de développement du Millénaire. Nous jugeons alarmant que, selon les tendances actuelles, 83 pays seulement aient atteint ou aient de fortes chances d'atteindre d'ici 2015 les trois des six objectifs de Dakar qui se prêtent actuellement à un suivi quantitatif - généralisation de l'enseignement primaire (scolarisation et achèvement des études), égalité des sexes et alphabétisation des adultes.

3. Compte tenu du caractère d'urgence de l'objectif consistant à éliminer d'ici 2005 les disparités entre les sexes dans les premier et second degrés, nous demandons instamment que les pays qui risquent de ne pas atteindre cet objectif soient aidés à accélérer les progrès en la matière et s'emploient concrètement à lever les obstacles d'ordre culturel. Il faut mettre en œuvre des programmes et des stratégies multi-sectoriels visant à combattre les formes d'exploitation et autres contraintes qui entravent la fréquentation scolaire des filles et nuisent à leurs résultats. Il faut accorder d'urgence une haute priorité à la production de données ventilées par sexe concernant l'enseignement secondaire, afin de permettre de suivre l'évolution à ce niveau.

4. L'élan donné par le Forum mondial sur l'éducation à l'élaboration de plans en faveur de l'EPT à la fois complets, intégrés, orientés vers les résultats et tenant compte des disparités entre les sexes, doit être entretenu et concrétisé d'urgence. Il faut éviter une surcharge de prescriptions externes, de travaux de planification et d'élaboration de rapports, et encourager un soutien coordonné des processus au niveau national. Pour éviter des processus de planification en parallèle, nous soulignons la nécessité d'envisager la planification en vue de l'EPT avec souplesse et en fonction de la situation de chaque pays : ainsi, le plan pourra être spécifique à l'EPT, ou être intégré à d'autres plans du secteur de l'éducation ou au plan de développement dans son ensemble - les six objectifs de Dakar recevant toute l'attention voulue. Il faut exploiter les possibilités offertes par les stratégies de réduction de la pauvreté et l'initiative accélérée pour promouvoir l'EPT et les objectifs de développement du Millénaire qui ont trait à l'éducation.

5. Les plans nationaux doivent s'insérer dans le contexte économique des pays et reposer sur une approche holistique du développement de l'éducation prenant en compte des enjeux tels que le VIH/sida, les conflits, les situations de crise et la transition vers la démocratie. Les plans nationaux qui visent à combattre la pandémie du VIH/sida doivent permettre au secteur de l'éducation de mieux prévenir une propagation supplémentaire du VIH, et engager tout le secteur à faire face à l'impact du sida sur l'offre et la demande d'une éducation de qualité.

6. Nous sommes gravement préoccupés par les informations selon lesquelles l'aide publique au développement en faveur de l'éducation de base aurait décliné au cours des années 1990. Malgré les engagements pris dernièrement par certains pays, tout indique qu'il existe un grave déficit du soutien international à la réalisation des objectifs de l'EPT, alors même que les pays déploient les plus grands efforts pour améliorer la mobilisation interne des ressources et leur

efficacité. Nous demandons instamment à la communauté internationale d'accélérer les progrès dans la mise en œuvre des engagements pris à Dakar. Ces engagements ont été suivis de l'accord de développement conclu à Monterrey, qui requiert une responsabilité et des obligations réciproques des gouvernements du Nord et du Sud en matière de développement global. Nous accueillons avec satisfaction et soutenons l'initiative accélérée en tant que moyen parmi d'autres de faciliter la réalisation d'accords de ce genre au niveau national, en s'appuyant sur les processus de développement existants et en faisant correspondre à des plans crédibles les ressources nécessaires. Cette initiative demande à être complétée par des instruments alternatifs de manière à toucher, avec le temps, d'autres pays. Les organismes internationaux de financement et d'assistance technique doivent mettre au point des stratégies pour aider les pays qui ne participent pas à l'initiative accélérée à réaliser l'EPT. La coordination et l'harmonisation des procédures et des mécanismes d'établissement des rapports doivent être assurées à l'initiative des pays, avec le soutien des organismes internationaux de financement et d'assistance technique.

7. Des mesures concrètes doivent être prises, notamment aux échelons national et local, pour élargir et renforcer la participation de la société civile (en particulier les pauvres, les communautés religieuses ou confessionnelles et les milieux d'affaires) à la planification, à la mise en œuvre, au suivi et à l'évaluation de l'EPT. L' information, notamment celle qui a trait aux résultats obtenus, doit être partagée ouvertement et dans les meilleurs délais avec les organisations de la société civile concernées. Les organismes de financement et d'assistance technique et les gouvernements doivent soutenir le renforcement des capacités de la société civile pour lui permettre de participer efficacement au processus d'EPT. Des politiques et des textes législatifs reconnaissant l'importance du rôle de la société civile devraient être élaborés. Il est nécessaire de mettre au point des indicateurs du succès des partenariats.

8. Pour améliorer la formulation et le suivi des politiques concernant les six objectifs de l'EPT, des données quantitatives et qualitatives plus précises et à jour sont nécessaires. Cela suppose un intense effort en vue de renforcer, aux échelons local, national et international, les capacités de collecte et d'utilisation effective des données aux fins de l'élaboration des politiques et plans nationaux. Nous nous félicitons de l'annonce, par le Gouvernement canadien, d'une contribution de 5 millions de dollars, répartie sur 5 ans, en faveur de l'Institut de statistique de l'UNESCO, et encourageons les autres partenaires à intensifier leur soutien à des actions de ce genre. Nous estimons nécessaire de renforcer les synergies entre les six objectifs de l'EPT et les deux objectifs de développement du Millénaire qui ont trait à l'éducation.

9. Nous décidons d'intensifier nos efforts de sensibilisation aux échelons mondial, régional et national afin de dynamiser la volonté politique et la mobilisation des ressources en vue d'accélérer les progrès de l'EPT.

10. En ce qui concerne les prochaines mesures à prendre, nous recommandons tout particulièrement ce qui suit :

(i) Les gouvernements du Sud doivent faire de l'enseignement gratuit et obligatoire un droit consacré par la législation nationale et respecté dans la pratique. Les stratégies nationales en vue de la réalisation des objectifs de l'EPT doivent recevoir la part requise des budgets nationaux et bénéficier de toutes les sources de financement possibles, y compris celles liées à l'allégement de la dette.

(ii) Les gouvernements doivent s'employer fermement et résolument à améliorer la situation et les conditions de travail du personnel enseignant, afin de prévenir les pénuries prévisibles qui sont signalées dans le rapport. Les pénuries à prévoir sont actuellement aggravées par la pandémie du VIH/sida, les conflits et les situations d'urgence. Une action à cet égard est d'autant plus importante que, dans certains pays, la profession enseignante n'attire plus les jeunes.

(iii) Les réunions régionales et sous-régionales, à commencer par celle du Projet régional d'éducation pour l'Amérique latine et les Caraïbes (PRELAC) (novembre 2002), les conférences des ministres de l'éducation des Etats membres d'Afrique organisées par l'UNESCO (MINEDAF) (décembre 2002), et des initiatives régionales comme le Nouveau partenariat pour le développement de l'Afrique (NEPAD) et le Forum des éducatrices africaines (FAWE), qui encouragent la coopération Sud-Sud, sont d'importantes occasions de mobiliser la volonté politique et des ressources en faveur de l'EPT.

(iv) La réunion des organismes de financement et d'assistance technique qui doit avoir lieu à Bruxelles (novembre 2002) donne aux institutions d'aide bilatérale et multilatérale une importante occasion de coordonner leur engagement à tenir les promesses faites à Dakar et à Monterrey.

(v) La réunion que le G-8 tiendra à Evian (France) en 2003 offre à cet influent organisme une occasion cruciale de poursuivre et d'accélérer l'utile contribution apportée par l'intermédiaire de son équipe spéciale sur l'éducation.

(vi) Les institutions compétentes doivent concevoir et coordonner une stratégie de promotion de l'EPT afin de répondre à certaines préoccupations particulières dans différents pays et régions (l'UNICEF en ce qui concerne l'éducation des filles et l'UNESCO pour ce qui est de la condition des enseignants, par exemple).

(vii) Il faut tirer pleinement parti de la Décennie des Nations Unies pour l'alphabétisation, qui s'ouvrira prochainement, et de la décennie proposée de l'éducation pour le développement durable afin de faire progresser la cause de l'EPT.

(viii) Il faut mettre pleinement à profit les possibilités offertes par le Groupe de haut niveau, le rapport annuel de suivi, la semaine annuelle de l'EPT et les grands événements internationaux consacrés à des questions de développement pour souligner l'importance de l'éducation pour le développement dans son ensemble.

(ix) L'UNESCO devrait renforcer d'urgence sa capacité de s'acquitter de sa fonction de coordination internationale.

(x) L'UNESCO et les autres institutions clés de l'EPT doivent concevoir et mettre en œuvre une stratégie pour que les réunions à venir du Groupe de haut niveau bénéficient d'une représentation d'un niveau plus élevé et d'une capacité accrue de mobiliser la volonté politique au service des objectifs de l'EPT.

11. Nous reconnaissons que de nombreux pays ont réalisé d'importants progrès qui n'étaient pas reflétés dans les données mises à la disposition de l'équipe chargée du Rapport de suivi. Nous encourageons cette équipe à faire figurer dans la partie analytique des rapports futurs des études de cas qui illustrent les meilleures pratiques et rendent compte de succès exemplaires obtenus dans la réalisation des objectifs de l'EPT et de la gratuité de l'enseignement. Les rapports futurs devraient également contribuer à clarifier les concepts et les indicateurs nécessaires pour suivre les progrès accomplis sur la voie des trois objectifs concernant la protection et l'éducation de la petite enfance, l'alphabétisation des adultes et la prise en compte des besoins d'apprentissage des jeunes et des adultes par le développement des compétences pratiques.

12. Nous sommes reconnaissants au Gouvernement de l'Inde de s'être offert à accueillir la prochaine réunion du Groupe de haut niveau en novembre 2003.